الرئيس الفرنسي جيسكار ديستان
وموقفه من القضية الفلسطينية (1974_1981)

الباحثة: هديه محسن عبدالواحد الجوراني
hadia1muhsin@gmail.com
أ . د. بيداء محمود احمد
الجامعة المستنصرية/ كلية الاداب / قسم التاريخ

الملخص:-

شهدت سبعينيات القرن الماضي تحولات جوهرية على الساحة الإقليمية والدولية، كان أبرزها تطورات الصراع العربي–الإسرائيلي، وتصاعد الحضور السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية.

اتسمت سياسة ديستان تجاه القضية الفلسطينية (1974_1981) بالبراغماتية والحرص على تحقيق توازن دقيق بين دعم حقوق الشعب الفلسطيني من جهة، والحفاظ على علاقات استراتيجية مع إسرائيل من جهة أخرى، ضمن إطار السياسة الفرنسية التقليدية القائمة على "الاستقلالية" و"الحوار مع الجميع"، كان دور ديستان متميزاً من خلال اعترافه الضمني بمنظمة التحرير كممثل شرعي للفلسطينيين.

الكلمات المفتاحية: جيسكار ديستان، القضية الفلسطينية، الصراع.

French President Giscard d'Estaing and His Position on the Palestinian Cause (1974–1981)

Hadiya Mohsen Abdul Wahid Al-Jourani
Prof. Dr. Baidaa Mahmoud Ahmed
Al-Mustansiriya University / College of Arts / Department of Information and Knowledge Technologies

Abstract[:-

The seventies of the last century witnessed profound transformations on both the regional and international levels, most notably the developments in the Arab-Israeli conflict and the growing political presence of the Palestine Liberation Organization ,Giscard d'Estaing's policy toward the Palestinian cause (1974–1981) was characterized by pragmatism and a careful effort to strike a delicate balance between supporting the rights of the Palestinian people on the one hand, and maintaining strategic relations with Israel on the other. This approach was framed within the traditional French foreign policy of "independence" and "dialogue with all parties." D'Estaing role a distinctive role through his implicit recognition of the PLO as the legitimate representative of the Palestinian people.

Keywords: **: Giscard d'Estaing, The Palestinian Question, The Conflict.**

بسم الله الرحمن الرحيم

اولاً: الموقف الفرنسي من حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973

شنت مصر وسوريا الحرب وانضم إليها العراق وبعض البلدان العربية ضد (إسرائيل) في 6 تشرين الأول/أكتوبر 1973، حقق فيها الجانب العربي انتصارات مهمة اسقطت نظرية الحدود الأمنة والتفوق (الإسرائيلي)، ورافق الحرب حظر نفطي فرضته الدول العربية المنتجة للنفط على الدول المؤيدة (لإسرائيل).[1]

شكلت نتائج الحرب مرحلة مهمة ومفصلية في تطور القضية الفلسطينية والصراع العربي (الإسرائيلي)، ويعد التحرك الفرنسي أثناء الحرب وبعدها من أكثر الجهود الدبلوماسية إيجابية لأجل التوصل إلى تسوية سلمية وعادلة للصراع في الشرق الأوسط، وتميزت هذه الجهود على المستوى الفردي (فرنسا) وبصورة أكبر على المستوى الجماعي في نطاق دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية.[2]

أعلنت الحكومة الفرنسية في اليوم التالي للحرب 7 تشرين الأول 1973، موقفها المحايد واستعدادها للإسهام في تقديم مقترحات لتسوية النزاع، مع ضرورة تطبيق قرار مجلس الأمن 242 لعام 1967، كما صرح وزير الخارجية الفرنسي ميشيل جوبير[3] Michel Jobert مبرراً الهجوم العربي لإرجاع الأراضي المحتلة منذ عام 1967، إزاء الرفض الإسرائيلي لتنفيذ قرار 242، وكذلك رفضها لقرارات الأمم المتحدة والحلول السلمية، وقال: "هل من يحاول وضع قدميه في أراضيه يعد معتدياً؟".[4]

وبعد صدور قرار مجلس الأمن رقم 338 في 22 تشرين الأول 1973، الذي دعا جميع الأطراف المتحاربة إلى وقف إطلاق النار، والبدء في تنفيذ قرار 242 لعام 1967 بجميع اجزاءه، يتبعه بدء المفاوضات فوراً بين الأطراف المعنية بهدف إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط، أوضح ممثل فرنسا امام مجلس الأمن تمسك بلاده في المطالبة

---

[1] () عاطف سليمان، "سلاح النفط العربي إلى اين"؟، مجلة المستقبل العربي، العدد48، شباط 1983، ص6.

[2] () بريجر، المصدر السابق، 80؛ عبد العال الباقوري، المصدر السابق، ص84.

[3] () ميشيل جوبير (1921_2002) ولد بالمغرب الاقصى، درس في باريس مدرسة سان بو Sciencses Po، وفي 1948 درس في كلية بروموشن؟؟؟؟ دي لورينPromotion de Lorraine، تولى منصب رئيس اركان الدفاع للمدة (1969–1973) ووزيراً للخارجية (4 نيسان 1973–28 ايار 1974)، وتسنم في عهد ميتران منصب وزير التجارة الخارجية للمدة (ايار 1981– آذار 1983). توفي عن عمر يناهز 81 عاماً. للمزيد ينظر:الموسوعة الفرنسية (2024/1/24) https://www.universalis.fr/encyclopedie/michel-jobert/

[4] () هيفاء عباس عبد، السياسة الخارجية الفرنسية أتجاه الوطن العربي 1973– 1980، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية القانون والسياسة، 1982، ص120.

بتفسير قرار 242 وخاصة فيما يتعلق بالانسحاب (الإسرائيلي) من الأراضي المحتلة، وضرورة إيجاد تسوية سلمية وعادلة والعمل على تطبيقها، كما أكد عدم جدوى قرار 338 اذا لم يمتنع القطبين (الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي) من شحن الأسلحة إلى الأطراف المتحاربة.[1]

يتضح لنا، أن الموقف الفرنسي منذ الأيام الأولى لحرب أكتوبر لم يؤيد ولم يعأرض، الحرب العربية على (إسرائيل)، ولم يعدها عملاً عدوانياً،- كما هو الحال- في حرب حزيران 1967، عندما أدانت العدوان (الإسرائيلي)، كما أرادت فرنسا عدم ترك الساحة الدولية حكراً على الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي.

أما على مستوى دول المجموعة الأوروبية، تمثلت الجهود الدبلوماسية الفرنسية في اشراك حلفائها الأوروبيين في محاولة البحث عن سياسة فاعلة ومستقلة أتجاه الأزمة، ولاسيما بعد استبعاد دول المجموعة من إجراءات وقف اطلاق النار، فقد دعا بومبيدو بعد صدور قرار مجلس الأمن 338 إلى عقد قمة أوروبية قبل نهاية عام 1973[2]، للبحث عن حلول لقضية الشرق الأوسط وتضمنت، استعداد فرنسا لتقديم المساعدة والمساهمة في عمليات إحلال سلام دائم في المنطقة، وبإشراف مجلس الأمن، مع ضرورة بدء مفاوضات للسلام بمشاركة الدول الأوروبية، وذلك بسبب الروابط التاريخية والجغرافية والاقتصادية مع دول المنطقة إلى جانب ضرورة الحد من هيمنة واحتكار الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي على مشاريع التسوية، وذلك لتجنب التصعيد بينهم.[3]

وفي ضوء إعلان بومبيدو، أكد جوبير وزير خارجية فرنسا على أن وقف اطلاق النار وتنفيذه دون مشاركة الدول الأوروبية، يشكل خطورة على مسار التسوية، وفي إطار التعاون السياسي الأوروبي، أوضح جوبير أن دول المجموعة الأوروبية تحاول استكمال الإجراءات المنصوص عليها في القرار 338.[4]

"- ومن الجدير بالذكر-، في أثناء الحرب وبعد تحقيق الانتصارات من قبل الجانب العربي، قرر الأخير استخدام كل الوسائل لمواجهة العدوان (الإسرائيلي)، الذي تلقى الدعم

[1]() المصدر نفسه، ص 121 – 122.

[2]() جلنار النمس، القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة 1947– 1973، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 97، كانون الأول 1979، ص95.

[3]() صادق جلال العظم، القضية الفلسطينية دولياً، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 28، كانون الاول1973، ص183؛ جلنار النمس، المصدر السابق، ص96.

[4]() صادق جلال العظم، المصدر السابق، ص183؛

M. JOBERT : aucun pays ne peut accepter d'être en butte à la majorité de la Communauté internationale، Le Monde16 November 1973.

من قبل الولايات المتحدة، وبعض الدول الغربية، وتمثلت احدى هذه الوسائل باتخاذ قرار من قبل وزراء النفط العرب في 17 تشرين الأول 1973، والذي تقرر بموجبه استخدام النفط كسلاح للضغط على الدول الغربية المؤيدة (لإسرائيل)[1]، وذلك من خلال تخفيض صادرات النفط بنسبة 5% كل شهر حتى يتحقق انسحابها من الأراضي العربية المحتلة وتأمين الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وقد وضعت الدول العربية قائمة بالدول الصديقة غير المشمولة بقرار التخفيض، وكانت فرنسا من ضمن قائمة الدول الصديقة".[2]

نتيجة لقرار الدول العربية في 20 تشرين الأول 1973، المتضمن حظر النفط على هولندا بسبب مواقفها العدائية من العرب، إلى جانب قرار رفع نسبة تخفيض انتاج النفط من 5% إلى 25% في 4 تشرين الثاني من العام ذاته، وانخفض معدل الناتج القومي الأوروبي والذي أدى بدوره إلى ارتفاع البطالة، لذلك سارعت دول المجموعة الاوربية لاتخاذ موقف واضح من التسوية السلمية في الشرق الأوسط، وتعد الجهود الدبلوماسية الفرنسية، المحرك الأساسي وراء هذا الموقف، الذي يتوافق مع مسار سياستها الخارجية. تبلور الموقف الأوروبي المشترك في بيانه الصادر في 6 تشرين الثاني 1973 عن وزراء خارجية دول المجموعة الأوروبية، وقد أشار البيان إلى ان اي أتفاق للسلام في الشرق الأوسط يجب أن يبنى على :[3]

١. عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة.

٢. ضرورة قيام إسرائيل بإنهاء احتلالها للأراضي التي استولت عليها في حرب حزيران 1967.

٣. إقرار سلام عادل، أخذ بالحسبان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

كان لهذا البيان صدى مؤثر في الأوساط العربية والعالمية، وشكل نقطة تحول أساسية في اهتمام الدول الأوروبية بالقضية الفلسطينية، ونواة الحوار العربي الأوروبي والذي سيؤثر فيما بعد في تصحيح مسار سياسة المجموعة الأوروبية أتجاه فلسطين.[4]

بعد انتقاد الولايات المتحدة وحليفتها (إسرائيل) لسياسة فرنسا المؤيدة للقضايا العربية، والتقدم الملحوظ في مواقفها أتجاه الشعب الفلسطيني ولأسباب اقتصادية بالدرجة الأولى، ردّ بومبيدو خلال تصريح له في 15 تشرين الثاني 1973، ب"عدم المساس بأمن

[1] () كمال حمدان واخرون، الدول الكبرى والصراع العربي الاسرائيلي، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، الدوحة، 1976، ص12.

[2] () عاصم محمد عمران، المصدر السابق، ص 237؛ علي محافظة، العلاقات الفرنسية– العربية..، ص 278؛ نادية محمود محمد، المصدر السابق، ص86.

[3] () ابراهيم ابو الغد، حرب اكتوبر واحتمالات تسوية الصراع العربي _ الاسرائيلي، مجلة شؤون الفلسطينية، العدد 45، ايار 1975، ص9؛ عاصم محمد عمران، المصدر السابق، ص237.

[4] () عبد القادر ياسين واخرون، المصدر السابق، ص 219.

(إســـرائيل) ووجودها"، وانتقد في الوقت ذاته المواقف المتطرفة لقادتها، وأشـــار إلى أن البعض يرى في السياسة الخارجية الفرنسية أتجاه الشرق الأوسط على أنها غير مفهومة، وينظر لها من زاوية تجارية واقتصـــادية بحتة، وأوضـــح بأن هذا المفهوم خاطئ، وذلك ان السياسة الخارجية الفرنسية أتجاه الشرق الأوسط قد تقررت من قبل ديغول في عام 1967، الذي لم يؤسس في حينها سياسة فرنسا على دوافع اقتصادية، وأعرب في نهاية تصريحه بان سياسة فرنسا لا تصنع من النفط.[1]

من خلال ما تقدم، يتضح بأن السياسة الخارجية الفرنسية في ظل رئاسة بومبيدو، شكلت امتداداً للسياسة الديغولية، وحظيت باحترام الدول العربية، لاسيما بعد موقفها الذي برر الهجوم العربي في حرب تشرين 1973 لاستعادة أراضيه من الاحتلال (الإسرائيلي)، ومواقفها المتميزة والمتفهمة من تطورات القضية الفلسطينية، وقد انعكست في النهاية على تعزيز العلاقات الفرنسية العربية لاسيما في الجانب الاقتصـــادي، بعد اعلان وفاة جورج بومبيدو في 2 نيسان 1974، أجمعت غالبية الأوساط السياسية العربية على أنها خسرت صديقاً آخر بعد ديغول.[2]

ثانياً : موقف ديستان من القضية الفلسطينية1974-1977

بعد فوز زعيم حزب الجمهوريين المستقلين جيسكار ديستان في رئاسة فرنسا 24 آيار 1974، أظهرت (إسرائيل) تفاؤلها بحدوث تغيير في السياسة الفرنسية اتجاهها، بسبب مواقف الرئيس ديستان ومواقف حزبه اتجاهها، لاسيما خلال حملة انتخابات الرئاسة التي أتت به إلى السلطة، وإن حزبه من الأحـــزاب اليمينية في فرنســـا، المعروفة بعدائها التقليدي للقضايا العربية، وبصداقتهـــا لإسرائيل، كما أن الحكومة الفرنسية الأولى التي تشكلت في عهـــد جيسكار ديستان، أعطت عدة حقائب وزارية، لوزراء يهود أو مؤيدين لإسـرائيل، مثل: جان لوكانييه وزير العدل، سرفان شريبر وزير الإصلاح الإداري، سيمون فيل وزيرة الصحة، ومشيل بونياتوفسكي وزير الداخلية[3]، وبسبب خبرة ديستان السابقة كوزير للمالية في عهد بومبيدو، أدرك تماماً أهمية استمرار وتعميق علاقات بلاده مع الدول العربية، لاسيما النفطيـــة منهـــا، وذلك لتزايد الحاجة الفرنسية للنفط العربي، فضلا على رغبته باستمرار بقـــاء المنطقـــة العربية ســـوقاً لتوريد الأسلحة

[1]()M. Pompidou souhaite que les pays européens combattent concrètement l'inflation ,Le Monde, 17 Novembre 1973.

[2]() داود تلحمي، المصدر السابق، ص174.

[3]() سعد مهدي جعفر، فرنسا والصراع العربي _الصهيوني 1969_1981، ط1، مكتبة عدنان، بغداد،2012، ص80؛ علي محافظة، المصدر السابق، ص282.

Le F.D.P.L.P. : la fourberie israélienne, Le Monde, 17 May 1974.

الفرنسية، وكذلك حاجة فرنســـا لرؤوس الاموال العربية لإقامة المشاريع، وعدم المجازفة بمصالح فرنسا لدى العالم العربي أمام علاقاته الشخصية، أي أنه على دراية تامة بأهمية البعد الاقتصادي.[1]

اظهر ديستان رغبته في مواصلة سياسة فرنسا الخارجية أتجاه الشرق الأوسط وتحديداً القضـية الفلسـطينية، وأكد ذلك في أول تصـريح رسـمي له في 31 آيار 1974، "ان اي تسـوية سـلمية في الشـرق الأوسـط لكي تكون عادلة ودائمة، يجب أن تتعامل بطريقة منصـفة مع التطلعات المشـروعة للفلسـطينيين"، وزادت هذا السـياسـة وضـوحاً بعد زيادة أهمية الدول العربية (النفطية) على الصـعيد الدولي ورغبة الدول الغربية ومن ضـمنهم فرنسـا في تقوية العلاقة معهم، كما أسـهم اعتراف الدول العربية بـــ منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد عن الشعب الفلسطيني، في تسريع وتيرة الاعتراف الدولي بالمنظمة.[2]

وفي المقابل، حاول ديسـتان تحسـين العلاقات مع الحكومة (الإسـرائيلية)وأتضـح من خلال مبادرة طيبة منه في 28 آب 1974، قام برفع الحظر عن توريد السلاح إلى دول الشرق الأوسط، وقد شكل هذا القرار خروجاً عن السياسة التي وضعها ديغول.[3]

واستمراراً للجهود الفرنسية لإيجاد حل للصـراع، بذلت الجهد من أجل إدراج القضـية الفلسـطينية في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة كبند مسـتقل، وعند افتتاح الدورة التاسـعة والعشـــرون عـام 1974، ألقى وزير الخـارجيـة الفرنســـي جون ســـوفـانيـارغ Jean Sauvagnargues[4] كلمته في 23 أيلول 1974، وبين من خلالها أن الحكومة الفرنسية تؤيد أي مشـــروع للتســـوية وفق قرار مجلس الأمن 242 لعام 1967، والذي أكد عليه القرار الثاني لمجلس الأمن رقم 338 لعام 1973، وان أي تســـوية ســـلمية يجب ان تأخذ في نظر الاعتبار التطلعات المشـروعة للشـعب الفلسـطيني، وأكد بان فرنسـا مسـتعدة للمسـاهمة في البحث عن اقتراح تسوية يقوم على أساس المصـالح الحقيقية لشـعوب المنطقة، وتقبلها في ذات الوقت جميع الأطراف المعنية بما فيهم (إسرائيل).[5]

---

[1]() أحمد سعيد نوفل، العلاقات الفرنسية_العربية..، ص٢٧٣؛ سعد مهدي جعفر، المصدر السابق، ص81.

[2]() الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام1974، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1978، ص 400؛ أحمد سعيد نوفل، العلاقات الفرنسية_العربية...، ص275.

[3]() علي محافظة، المصدر السابق، ص 282.

[4]() جون سوفانيارغ (1915_ 2002) ولد في باريس، تخرج من كلية المدرسة العليا نورمال في حزيران 1941، انضم اثناء الحرب العالمية الثانية إلى حكومة فيشي Vichy الا انه قاطعها عام 1943، وأصبح عضواً في حكومة ديغول (1945–1946). عين سفيراً لفرنسا في اثيوبيا عام 1956، وفي تونس (1962–1970)، شغل منصب وزير الخارجية (28 ايار 1974–27 آب 1976)، ثم سفيراً في المملكة المتحدة (1977–1981)، توفي عن عمر يناهز 87 عاماً. للمزيد ينظر المحفوظات التاريخية للاتحاد الأوروبي:
https://archives.eui.eu/en/isaar/392(2024/2/4)

[5]()The committee on the Exercise of the Inalienable Rights of the Palastinian people The origns and evolution of the palestine problem 1917_1988, Op.Cit,p.p160–

وعقب التمهيد المسبق الذي عاد لعام 1970 أقدمت الحكومة الفرنسية على الاتصال مباشرة بمنظمة التحرير الفلسطينية معتبرة المنظمة التعبير السياسي عن هذه الحقيقة ومخترقة الحاجز التقليدي الذي وضعته أوروبا بينها وبين القضية الفلسطينية منذ عام 1948[1]، إذ رحَّب ديستان بإدراج القضية الفلسطينية في جدول أعمال الجمعية العامة، وصوتت فرنسا لصالح قرار الجمعية العامة رقم 3210 في 14 تشرين الأول 1974، الذي دعا ياسر عرفات إلى الحضور في مناقشات الأمم المتحدة بشأن الوضع الفلسطيني، وأكد على أن الشعب الفلسطيني هو الطرف الأساسي في قضية فلسطين، ودعا منظمة التحرير الفلسطينية، إلى الاشتراك في مناقشات الجمعية العامة حول القضية الفلسطينية في جلساتها العامة، بوصفها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني.[2]

إن ادراج القضية الفلسطينية في جدول أعمال الجمعية العامة، قد سمح لفرنسا بترسيخ علاقتها مع منظمة التحرير الفلسطينية، وتمثل ذلك في اول أتصال رسمي[3] بين وزير الخارجية الفرنسي سوفانيارغ ورئيس المنظمة ياسر عرفات [4]في بيروت بتاريخ 21 تشرين الأول 1974، وكان اللقاء الأول من نوعه، أن يلتقي وزير أوروبي غربي مع قائد الفلسطيني في منظمة التحرير

---

[1]() عدنان العمد، المصدر السابق، ص 552.

[2]() سعد مهدي جعفر، المصدر السابق، 84؛ انظر أيضًا: عاصم محمد عمران، المصدر السابق، ص251؛ Thompson, Scott Robert, Op.Cit., p.16,

[3]() كانت فكرة اللقاء منذ عهد الرئيس بومبيدو، وعندما وصل ديستان للرئاسة، وجد أن هذا اللقاء سيدعم موقف فرنسا في المنطقة العربية، فتم عقد الاجتماع وحضره عن الجانب الفرنسي مع سوفانيارغ، دوكومين، مسؤول الشرق الأوسط وشمال افريقيا، وعن الجانب الفلسطيني مع عرفات، زهير محسن المسؤول العسكري للمنظمة، وأحمد الازهري عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، وعز الدين القلق، ممثل المنظمة في فرنسا، المصدر نفسه، ص251.

[4]() محمد ياسر عبد الرحمن عرفات (1929_ 2004)، ولد في القاهرة وأكمل جميع مرحل دراسته فيها وتخرج من جامعة القاهرة قسم الهندسة عام 1954، بعدها دخل معترك السياسة والنضال، ترأس منظمة التحرير الفلسطينية للمدة (1969–2004)، وهو القائد العام لحركة فتح اكبر الحركات داخل المنظمة التي أسسها مع رفاقه عام 1959، عارض منذ البداية الوجود (الاسرائيلي) وكرس معظم حياته لقيادة النضال الفلسطيني والمطالبة بحقوقه، شرع في سلسلة مفاوضات مع (إسرائيل) لإنهاء عقود من الصراع، ومن تلك المفاوضات مؤتمر مدريد 1991 واتفاقية أوسلو 1993، ترأس السلطة الوطنية الفلسطينية بعد انتخابه عام 1996، تدهورت حالته الصحية لا سيما بعد ان حاصرت الحكومة (الإسرائيلية) مقره في رام الله منذ كانون الاول 2001، وعلى اثره توفي في باريس. للمزيد ينظر: جنان عماد محمد، ياسر عرفات ونشاطه السياسي حتى عام 1982، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بابل، كلية التربية للعلوم الانسانية، 2022. وكذلك ينظر: عائشة فرحاتي وزليخة طخة، شخصية ياسر عرفات ودوره في القضية الفلسطينية 1929_2004، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد بوضياف، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، 2017، ص 12–21.

الفلســـطينية، ولهذا عد بمثابة اعتراف فرنســـي غير مباشـــر بالمنظمة، وفي أثناء اللقاء خاطب سوفانيارغ عرفات بصفة "السيد الرئيس"[1] وأكد على ما يلي:

أ ـ ضرورة تفهم الثورة الفلسطينية للواقع الدولي كي تكسب المزيد من الدعم والأصدقاء.

ب ــ ركز على الأهمية التي تنطوي عليها دعوة منظمة التحرير الفلسطينية إلى الأمم المتحدة، كونها مكسباً سياسياً كبيراً، المتمثل بتأييد فرنسا لإقامة سلطة وطنية مستقلة.

ج. تأييد فرنسا للانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي العربية المحتلة، واعطاء الشعب الفلسطيني حقوقه الشرعية، وتأييدها لوجود إسرائيل ضمن حدود آمنة.

د ـــ ضرورة اشراك منظمة التحرير في مؤتمر جنيف[2]، كون أن ذلك شرط أساسي لتحقيق أية تسوية عادلة.[3]

أما عرفات فقد تحدث عن عدالة القضـــية الفلســـطينية، والظلم الذي يعاني منه الشـــعب الفلســـطيني وضـــرورة إيجاد حل للقضـــية الفلســـطينية، كما تحدث عن الصـــداقة بين الأمة العربية والشـعب الفرنسـي عبر التاريخ، وموافقة المجلس الوطني الفلسـطيني على قرار قيام سـلطة وطنية مستقلة على أية أراضي فلسطينية ينسحب منها الاحتلال الإسرائيلي.[4]

لم يناقش أي الطرفين اعتراف فرنسا بحكومة فلسطينية، سواء أكانت في المنفى، او في دولة فلسطينية محتملة بأي منطقة تُسلمها (إسرائيل)، وأحاط عرفات علماً بالموقف الفرنسي دون أن يقدم أي وعود، وصرح إن زيارة سوفانيارغ شكلت عنصراً إيجابياً في أزمة الشرق الأوسط، وأوضح مدى تمسك فرنسا بمبادئ العدالة والحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، وأضاف، إن اللقاء تَوّج الموقف الإيجابي الذي أتخذته فرنسا أتجاه القضايا العربية بشكل عام والقضية الفلسطينية بشكل خاص.[5]

---

[1]() أحمد سعيد نوفل، العلاقات الفرنسية–العربية..، ص 277–278؛ عاصم محمد عمران، المصدر السابق، ص254.

[2]() مؤتمر جنيف: أو مؤتمر السلام: بدأ أعماله في 21 كانون الاول 1973، في جولة اولى لم تدم اكثر من ثلاث جلسات، كان آخرها في 22 كانون الاول، لحل الصراع العربي الاسرائيلي، تطبيقاً لما جاء في قرار مجلس الامن 338، الذي جاء فيه "يقرر مجلس الامن ان تبدأ المفاوضات فوراً وفي وقت واحد مع وقف اطلاق النار بين الاطراف المعنية تحت الاشراف الملائم، بهدف اقامة سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط".

عبد العزير العجيزي، التطور المرحلي لمفاوضات السلام والانسحاب "الاسرائيلي"، مجلة السياسة الدولية، العدد 36 ، القاهرة مركز الاهرام للدراسات، نيسان 1974، ص 56؛ https://www.png.plo.ps/page-236.html

[3]()LES MILIEUX OFFICIELS EN ISRAËL OBSERVENT UN SILENCE COMPLET ,Le Monde, 23 Octobre 1974, see also, Thompson, Scott Robert, Op.Cit., p.16,

[4]() أحمد سعيد نوفل، العلاقات الفرنسية–العربية...، ص279.

[5]()L'O.L.P. devrait renoncer à toute action terroriste déclare le ministre des affaires étrangères, Le Monde 23 octobre 1974 .

أمّا سوفانيارغ فقد صرح من جهته، ان التوجهين الأساسيين لسياسة فرنسا بشأن أزمة الشرق الأوسط هما، مراعاة حقوق الشعب الفلسطيني، والدفاع عن حق كل دولة في المنطقة بالعيش داخل حدود آمنة ومعترف بها، وشدد ايضاً، على أن فرنسا وأوروبا الغربية تعتقدان انه لا يمكن حل نزاع الشرق الأوسط من دون الفلسطينيين، الذين سيتعين عليهم لعب دوراً مهماً في أي تسوية، وأضاف أنه يأمل عند زيارته إلى القدس في تبديد اي سوء تفاهم لدى (إسرائيل) بشأن لقائه مع عرفات، كما وضح: "بأن عرفات قد ترك انطباعاً جيداً لدي، وبدا واقعياً ومعتدلاً"، وهو بالتأكيد مدرك للحقوق التي فرضها عليه الموقف، ثم أشار بان عرفات يتمتع بمنزلة رجل دولة.[1]

أثار لقاء سوفانيارغ- عرفات العديد من البيانات والتعليقات، إذ أثار غضباً شديداً في الأوساط الرسمية والشعبية (الإسرائيلية)، ولاسيما وان الحكومة (الإسرائيلية) قدمت احتجاجاً رسمياً لفرنسا منذ ان تم الإعلان عن اللقاء قبل ثلاثة اسابيع، واعتقد بعض المراقبين في الشأن الدولي، ان اللقاء قد شكل خطوة مهمة نحو الاعتراف بالفلسطينيين كقوة وطنية لا يستهان بها، وذهب آخرون في تفسير اللقاء بأنه كان أكثر أهمية للقضية الفلسطينية من التصويت الفرنسي لصالح القضية في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وقد أصبحت القضية الفلسطينية مسألة حيوية في الخطاب الرسمي الفرنسي، وذلك للمحافظة على ثبات مركزها لدى الدول العربية[2] التي كانت تُحدد موقفها، بناءً على مواقفهم من القضية الفلسطينية.[3]

وبسبب الهجوم الذي تعرض له وزير الخارجية الفرنسي، دافع جيسكار ديستان عنه، وعن لقائه مع عرفات خلال المؤتمر الصحفي بعد اجتماع مجلس الوزراء في 24 تشرين الأول 1974، قال: ان رحلة الوزير سوفانيارغ إلى لبنان والأردن و(إسرائيل) كانت تهدف إلى تأكيد وجهة نظر فرنسا ومفهومها، وهو ان السلام والأمن لجميع دول الشرق الأوسط لا يمكن ضمانهما، إلا من خلال أتفاق سياسي شامل يتضمن تسوية القضية الفلسطينية، وقال: ان سوفانيارغ كان يعمل بتنسيق معه.[4]

تطرق ديستان بعد ذلك، إلى الأسباب التي أدت إلى تفاقم الأزمة في الشرق الأوسط المتمثلة في القضية الفلسطينية، وفي النهاية أدلى بتصريح أعده المراقبون في الشأن الدولي، سابقة على مستوى رؤساء الدول الغربية، إذ قدم مفهوماً جديداً في السياسة الخارجية الفرنسية، تمثل في أن للفلسطينيين الحق في وطن، وإنهم يشكلون حقيقة وكيان وشعب له الحق في تقرير مصيره،

---

[1]() Ibid, 23 Octobre 1974 .

[2]() تأثر الاقتصاد الفرنسي بشكل كبير جراء أرتفاع أسعار النفط، التي ظهرت نتيجة استخدام العرب للنفط كسلاح في حرب 1973، لاسيما ان النفط العربي كان يغطي نحو 66% من احتياجاتها.؟؟

[3]() عاصم محمد عمران، المصدر السابق، ص255.

[4]() عاصم محمد عمران، المصدر السابق، ص253 – 255.

؛M. Giscard d'Estaing propose de réunir au début de 1975 une conférence restreinte des pays producteurs et , importateurs de pétrole L'Europe devrait être représentée en tant que telle, Le Monde,25 October 1974,

مؤكداً في الوقت ذاته على حق (إسـرائيل) ودول المنطقة في الوجود ضـمن حدود آمنة ومعترف بها.[1]

على الرغم من أهمية الاعلان الذي شكل منعطفاً جديداً في السياسة الخارجية الفرنسية أتجاه القضية الفلسطينية، والذي أحدث ردود أفعال كبيرة ومؤثرة على صعيد المجتمع الدولي، إلا انه لم يوضح طبيعة ومكان هذا الوطن، مع ذلك، فان الالتزام الذي قطعه ديستان لصالح الشعب الفلسطيني قد شكل تقدماً ملحوظاً، ومما لاشك فيه، أن ديستان بتصريحه هذا قد أعطى دفعة لـ منظمة التحرير الفلسطينية، عشية انعقاد القمة العربية في الرباط[2]والمناقشات اللاحقة حول تسوية النزاع في الشرق الأوسط على المستوى الدولي، وتبين ذلك في دعوة الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى ياسر عرفات لألقاء خطاب في 13 تشرين الثاني 1974، إذ أوضح فيه ابعاد القضية الفلسطينية والفرق بين العمل الثوري والعمل الإرهابي.[3]

ويُعدَّ موقف الحكومة الفرنسية في أكتوبر 1974 تأكيدًا للاستمرار في خط الاقتراب من مواقع الحقيقة في قضية فلسطين، وتطويرًا للسياسة التي انتهجتها فرنسا منذ عام 1967 تدريجيًا وعلى المراحل التالية: التشديد على الطابع السياسي للقضية الفلسطينية منذ عام 1967، أي تسوية لنزاع الشرق الأوسط يجب أن تتضمن تسوية القضية الفلسطينية، ووجوب مشاركة الشعب الفلسطيني في أي حل للنزاع منذ عام 1973، تأكيد حق الشعب الفلسطيني في إقامة كيان سياسي (وطن وأرض) وهو التأكيد الذي أعلنه رئيس الدولة الفرنسية في أكتوبر 1974. [4]

وانعكس الموقف الفرنسي الإيجابي من القضية الفلسطينية على العلاقات الفرنسية-الإسرائيلية حيث أصابها التوتر والتدهور، إلا إن ديستان لم يترك هذه العلاقات تزداد سوءاً، وصمم على أن تتم زيارة سوفانيارغ لتل ابيب في موعدها 29 تشرين الأول 1974. ولإظهار الموقف الفرنسي على أنه موقف متوازٍ من أطراف الصراع العربي – الإسرائيلي، ولكي تثبت فرنسا أن وزير خارجيتها وأن كان اول وزير غربي يجتمع مع قادة منظمة التحرير الفلسطينية فأن ذاته الوزير سيكون أول وزير فرنسي يزور إسرائيل منذ قيامها، وبذلك تكون قد عادلت بين الموقفين، ويبدو أن الجانب العربي كان قنوعاً بهذا الموقف، وأما الجانب الإسرائيلي، فانتقده بشدة إلى حد المطالبة بإلغاء زيارة الوزير الفرنسي لإسرائيل رداً على هذا اللقاء، الا إن الزيارة تمت في موعدها، ولكن بجو يشوبه التوتر.[5]

كان موعد زيارة وزير الخارجية الفرنسية (لإسرائيل)، قد أعلن في برنامج زيارته للشرق الأوسط، رحبت السلطات الإسرائيلية بالزيارة وعدتها بداية صفحة جديدة في العلاقات

[1] () سعد مهدي جعفر، المصدر السابق، ص87 – 88.

[2] ()للمزيد حول قمة الرباط ينظر: صبري جر؟؟يس، قمة الرباط واحتمالات الموقف الإسرائيلي، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 40، كانون الاول 1974، ص32.

[3] ()للمزيد حول مضمون وتفاصيل الخطاب ينظر: The committee on the Exercise of the Inalienable Rights of the Palastinian people The origns and evolution of the palestine problem 1917_1988 , Op.Cit,p.p . 198 195

[4] () عدنان العمد، المصدر السابق، ص 552.

[5] ()أحمد سعيد نوفل، العلاقات الفرنسية العربية ...، ص286.

الفرنسية - الإسرائيلية، لأنها كانت أول زيارة يقوم بها وزير فرنسي ما زال في السلطة (لإسرائيل)، الا ان هذا الترحيب لم يدم طويلاً، بعد اجتماع سوفانيارغ مع عرفات.[1]

تمت الزيارة في موعدها في 29- ٣١ تشرين الأول 1974، امتاز وصول سوفانيارغ لتل أبيب بالتصادم والخلافات في وجهات النظر، بينه وبين المسؤولين الإسرائيليين، إلى جانب المظاهرات العدائية ضده شخصياً، وضد السياسة الفرنسية أتجاه إسرائيل، وكذلك هجوم الصحافة الإسرائيلية عليه، اذ شدد عند وصوله إلى تل أبيب، على انه جاء على امل ان يتمكن من "إزالة سوء التفاهم بين فرنسا وإسرائيل".[2]

ويبدو أن المباحثات التي جرت بين الطرفين، لم تكن بالمستوى المطلوب لأن كل طرف عرض وجهة نظره المتعارضة مع وجهة نظر الطرف الآخر، وبين الوزير الفرنسي للإسرائيليين ان السلام مستحيل اذا أرادت إسرائيل الاحتفاظ بالأراضي العربية المحتلة، وانه لا بد من ايجاد حل عادل لمشكلة الشعب الفلسطيني، وإن عليها أن تعترف بالفلسطينيين ومنظمة التحرير الفلسطينية لتفادي حرب جديدة، إذ إن العرب يملكون طاقات هائلة والإرادة للقتال، وأظهروا هذا في الحرب الأخيرة، كما أكد علة أن يوجه هذا الكلام للإسرائيليين كأصدقاء يدعوهم إلى التفكير بمستقبلهم.

أما الموقف الإسرائيلي فتلخص برفض المسؤولين الإسرائيليين، ان تكون خطوط 1967 حدوداً دائمة، وكذلك رفضهم تسوية القضية الفلسطينية مع منظمة التحرير الفلسطينية، وحذر رئيس الحكومة الإسرائيلية الوزير الفرنسي سوفانيارغ من أن السياسة الخارجية التي تنتهجها فرنسا في الشرق الأوسط، يمكن أن تؤدي إلى نشوب حرب جديدة، وانتهت الزيارة دون أي أتفاق في وجهات نظر الطرفين، وعلى الرغم من ان الوزير الفرنسي عد هذه الزيارة علامة مهمة في سياسة فرنسا في الشرق الأوسط الا أنه اعتراف بوجود خلافات في المواقف السياسية بينهما، ولهذا لم تحقق الزيارة الهدف الذي قامت من أجله، والمتمثل بتحسين العلاقات بين فرنسا و(إسرائيل) الا أنها فتحت الطريق أمام زيارات وزراء فرنسيين آخرين لإسرائيل، والشيء الملاحظ بهذا الخصوص في عهد جيسكار ديستان، ان وزراء الخارجية الإسرائيلية بدأوا يزورون باريس بدعوات رسمية من الحكومة الفرنسية، بينما في السابق يأتون لفرنسا بزيارات خاصة.[3]

على الرغم من تقدم مواقف فرنسا الداعمة للقضية الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية، في شهري أيلول وتشرين الأول 1974، إلا انها امتنعت من التصويت على قرار الجمعية العامة ذي الرقم 3237 في 22 تشرين الثاني 1974، الذي تقرر بموجبه منح منظمة التحرير الفلسطينية الاشتراك بصفة مراقب، في دورات الجمعية العامة وأعمالها، وكذلك في جميع المؤتمرات الدولية التي تعقد برعاية الأمم المتحدة ويبدو ان ذلك الامتناع جزء من أسس سياسة فرنسا الخارجية التي لاتزال تنظر إلى منظمة التحرير الفلسطينية على انها ليست الممثل الوحيد عن الشعب الفلسطيني، او من اجل التوازن بين قطبي الصراع.

[1] () المصدر نفسه، ص287.

[2] ()المصدر نفسه، ص 287.

[3] () المصدر نفسه، ص288.

وكان من الطبيعي، بعد أن كثفت فرنسا اتصالاتها الرسمية مع منظمة التحرير الفلسطينية، ان توافق على فتح مكتب للمنظمة في العاصمة الفرنسية، وقد اعتبر هذا القرار الذي تتخذه دولة في أوروبا الغربية، لصالح القضية الفلسطينية الأول من نوعه وموقفاً متطوراً، وجاء القرار تتويجاً للعلاقات التي تربط بين فرنسا ومنظمة التحرير الفلسطينية والدول العربية، خاصة بعد اجتماع سوفانيارغ مع عرفات في بيروت، ودعوة ديستان لإعطاء وطن للفلسطينيين، ووقد سبق فتح المكتب اتصالات مكثفة بين الجانبين .[1]

قرر الرئيس ديستان وبشكل رسمي حسب إعلان وزارة الخارجية في 31 تشرين الأول 1975، تفويض منظمة التحرير الفلسطينية بفتح مكتب إعلام واتصال في باريس، دون منحها حصانة دبلوماسية، وعلى الرغم من ان الاعتراف بالمنظمة لايزال غير رسمي، إلا إن هذه الخطوة، ومن دولة غربية لها ثقلها في ميزان القوى، كانت بمثابة دعم مهم للمنظمة على المستوى الدولي، وسمحت في التقارب بين الطرفين، والذي تمثل بفتح قناة مباشرة للاتصال والتشاور حول المسائل المتعلقة بتطورات القضية الفلسطينية.[2]

رحبت الدول العربية بالمبادرة والدعم الفرنسي، فضلاً عن منظمة التحرير الفلسطينية التي عدتها تأكيداً دولياً، في حين انتقدت الحكومة (الإسرائيلية) هذه المبادرة واتهمت الحكومة الفرنسية بالتشجيع على الإرهاب الفلسطيني، ورداً على هذه الانتقادات علق ديستان قائلاً: "بأن الوضع العام للمشكلة يتطلب الاعتراف بحقوق الفلسطينيين في امتلاك وطن، ومن الطبيعي ان يعبر هؤلاء، وان يشرحوا آرائهم والعمل على تطوير وجهات نظرهم والتي تخص ممارسة هذا الحق" .[3]

مع تقدم مواقف الحكومة الفرنسية الداعمة والمؤيدة للقضية الفلسطينية، وتحديداً حق الشعب الفلسطيني في وطن، رحبت منظمة التحرير الفلسطينية بهذه المواقف، - وفي الوقت ذاته- طلبت من الرئيس الفرنسي ديستان تحديد مفهوماً أكثر دقة عن طبيعة هذا الوطن، إلا إن ديستان تجنب ذلك، من خلال تصريحه في 14 كانون الأول 1976، إذ أوضح " أنه لا يمكن لفرنسا تحديد طبيعة الوطن الفلسطيني، وان الامر متروك للفلسطينيين في تقرير علاقاتهم التي ستكون لهم مع بلدان أخرى في المنطقة".[4]

ثالثاً: موقف ديستان من القضية الفلسطينية1977-1981

في النصف الثاني من ولاية ديستان، كان البعد الأوروبي أحد مزايا السياسة الخارجية الفرنسية أتجاه القضية الفلسطينية والصراع العربي (الإسرائيلي)، وكان الهدف من ذلك، مواجهة

[1]() الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام1975، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1978، ص 506.

[2]()Le Gouvernement français autorise l'O.L.P. à ouvrir un bureau d'information à Paris, Le Monde, 3 Novembre؛1975

نادية محمود، المصدر السابق، ص 128؛ شارل سان برو، المصدر السابق، ص9.

[3]()LE COMMUNIQUÉ OFFICIEL DU CONSEIL DES MINISTRES,Le Monde , 17 December ,1976

[4]() هيفاء عباس عبد، المصدر السابق، ص131.

الدبلوماسية الأمريكية التي اختارت حل مشكلة الشرق الأوسط عبر اتفاقات ثنائية بين (إسرائيل) والدول المجاورة لها.

حاولت الدبلوماسية الفرنسية وضع القضية الفلسطينية في جدول أعمال المجموعة الأوروبية على أساس موقفها الخاص، الذي يستند على قراري مجلس الأمن 242 لعام 1967 و338 لعام 1973، والذي يمكن تلخيصه في ثلاث نقاط:

أولاً: ضرورة انسحاب (إسرائيل) من الأراضي المحتلة منذ حرب 1967.

ثانياً: احترام سيادة واستقلال كل دول المنطقة، وحقهم في العيش ضمن حدود امنة ومعترف بها.

ثالثاً: التأكيد على أن إقامة سلام عادل ودائم، على أن يأخذ في نظر الاعتبار، الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. [1]

بناءً على المبادرة الفرنسية، أصدر رؤساء دول المجموعة الأوروبية التسع [2]بيان لندن في 29_ 30 حزيران 1977، الذي أكد على المبادئ الفرنسية، ومضيفاً أن حل الصراع في الشرق الأوسط لن يكون ممكناً، إلا إذا تم ترجمة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في التعبير الفعلي عن هويته الوطنية، وعلى ان يتضمن هذا الحل الاخذ بنظر الاعتبار إقامة وطن للشعب الفلسطيني، كما أكد البيان على ضرورة إشراك الأطراف المعنية في النزاع كافة بالمفاوضات بما فيهم الشعب الفلسطيني، وبطرق مناسبة يتم تحديدها بالتشاور فيما بينهم. وفي سياق التسوية، أكد البيان على ان تكون (إسرائيل) مستعدة لإعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، بالمقابل وجوب اعتراف الدول العربية بحق (إسرائيل) في العيش داخل حدود آمنة ومعترف بها، في النهاية، أشار البيان على استعداد دول المجموعة في المساهمة لإيجاد حل وسط ومقبول من قبل الأطراف المعنية. [3]

ويتبين لنا، أنّه على الرغم من أنّ بيان لندن قد سجل تطوراً ملموساً للجهود الدبلوماسية الفرنسية، المتمثلة في دفع دول المجموعة الأوروبية نحو الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في وطن، فضلا عن حقه في المشاركة في جميع المفاوضات المتعلقة بالقضية الفلسطينية، إلا انه لم يشير إلى ان منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي عن الشعب الفلسطيني في المفاوضات، وهذا يفسر بأن دول المجموعة كانت لاتزال تنتظر اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بحق (إسرائيل) في الوجود داخل حدود آمنة ومعترف بها، وهذا الأمر يتناقض مع ميثاق منظمة التحرير

[1] ((عادل عبدالله الجاف، السياسة الخارجية الفرنسية أتجاه القضية الفلسطينية 1981_1995، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد كلية ابن رشد، 2021، ص79.

[2]) الدول الأوروبية التسع هي : ألمانيا الغربية (جمهورية ألمانيا الاتحادية)، فرنسا، المملكة المتحدة، إيطاليا، هولندا، بلجيكا، لوكسمبورغ، الدنمارك، أيرلندا.

[3] ((علي محافظة، المصدر السابق، ص284.

الفلسطينية، الذي يؤكد على إقامة دولة فلسطينية بعد تحرير الأراضي الفلسطينية من الاحتلال (الإسرائيلي).[1]

اعترضت الدول العربية على بيان لندن، وذلك لأنه لم يعترف ب منظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً عن الشعب الفلسطيني، وأكدوا، أنه حان الوقت لدول المجموعة الأوروبية على ان تعترف بالمنظمة التي لاقت اعترافاً من قبل الدول العربية والأمم المتحدة كممثل شرعي عن الشعب الفلسطيني.[2]

بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد[3] بين مصر و(إسرائيل) في 17 ايلول 1978، ومعاهدة السلام المصرية (الإسرائيلية) اللاحقة في 26 آذار 1979، أصدرت دول المجموعة الأوروبية بيان باريس في 26 اذار 1979، أكدوا فيه التزامهم بما ورد في بيان لندن 1977، واعتبروا ان معاهدة السلام تطبيقاً لقرار مجلس الأمن 242، وأعربوا عن أملهم في ان تذهب هذه المعاهدة نحو تسوية عادلة وشاملة، يشارك فيها جميع أطراف النزاع بما فيهم ممثلي الشعب الفلسطيني.[4]

وفيما يتعلق بالموقف الرسمي لفرنسا خارج إطار دول المجموعة الأوروبية، فقد تحفظت على اتفاقية كامب ديفيد، ورفضت تقديم الدعم والضمان لسياسة الرئيس المصري السادات، وأعلن لوي دي غيرنغو Louis de Guiringaud وزير خارجية فرنسا (27 آب 1976 - 29 تشرين الثاني 1978) بأن اتفاقية كامب ديفيد معقدة ويكتنفها بعض الغموض، ولا يمكن إصدار الحكم عليها، إلا بعد تنفيذها، وأشار ديستان إلى ان اي مشروع تسوية لحل النزاع العربي (الإسرائيلي) يجب أن يكون شاملاً، ومعنى ذلك، مشاركة جميع الأطراف المعنية في النزاع، بما في ذلك ممثلي الشعب الفلسطيني، وإلا فإن ذلك لن يؤدي إلا للسلام منفصل يضع (إسرائيل) في

---

[1]() علي محافظة، المصدر السابق، ص 285-330.

[2]() مفاوضات السلام بين اسرائيل ومصر (ايلول 1978_اذار 1979) وثائق اساسية، ط1، مركز البحوث والمعلومات، كانون الأول 1979.

[3]() هي الاتفاقية التي تم التوصل اليها واعلانها في منتجع كامب ديفيد الامريكي في 17 ايلول 1978، لوضع حد للصراع العربي- (الإسرائيلي) واحلال السلام في الشرق الاوسط، ووقع عليها كل من انور السادات رئيس جمهورية مصر العربية (15 تشرين الاول 1970- 6 تشرين الاول 1981) ومناحيم بيغن Menachem Begin رئيس الوزراء (الاسرائيلي) (21 حزيران 1977- 10 تشرين الاول 1983) برعاية جيمي كارتر Jimmy Carter رئيس الولايات المتحدة الامريكية (20 كانون الثاني 1977 - 20 كانون الثاني 1981) كشاهد على الاتفاق. تألفت الاتفاقية من وثيقتين منفصلتين، جاءت الاولى تحت عنوان "إطار عمل للسلم في الشرق الاوسط"، أما الثانية فقد حملت عنوان "إطار عمل لعقد معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل"، وخصص المحور الاول من الوثيقة الاولى لحل القضية الفلسطينية بجميع جوانبها عن طريق مفاوضات تتعلق بالضفة الغربية وقطاع غزة بين (إسرائيل) ومصر والأردن وممثلين عن الشعب الفلسطيني. للمزيد ينظر:
كامب ديفيد اكثر الطرق امنا نحو السلام، وثائق اساسية، ط1، مركز البحوث والمعلومات، تشرين الأول 1982، ص25-36.

[4]()Le Front national appelle à l'abstention, Le Monde, 29 Mars 1979.

موقع يمكنها من رفض أي تسوية لجوهر المشكلة، وهي القضية الفلسطينية. وبذلك فإن الموقف الفرنسي عأرض اتفاقية كامب ديفيد، وانحاز إلى مواقف الدول العربية المعارضة لها.[1]

وما يلاحظ، أن مخاوف الرئيس الفرنسي ديستان من تداعيات كامب ديفيد على عملية السلام في الشرق الأوسط بشكل عام والقضية الفلسطينية بشكل خاص، كانت في محلها، وقد أظهرت الأحداث التي تلت كامب ديفيد ما يبررها، ومنذ ذلك الحين، بدأ مسار السياسة الخارجية الفرنسية يبتعد عن خط الولايات المتحدة في شؤون الشرق الأوسط.

وبسبب ذلك شهد عام 1979 تقارباً ملحوظاً بين مسؤولي وزارة الخارجية الفرنسية ومنظمة التحرير الفلسطينية، والتي بدأت بشن حملة دبلوماسية مكثفة، للحصول على اعتراف رسمي من الحكومة الفرنسية بالمنظمة من جانب، وترتيب لقاء بين رئيسها عرفات والرئيس الفرنسي ديستان من جانب آخر، وعلى الرغم من أن إجراءات اللقاء قد تأخرت، بسبب ان الحكومة الفرنسية كانت تنتظر اللحظة المناسبة، الا ان ذلك لم يعرقل تقدم مواقف الأخيرة أتجاه القضية الفلسطينية، والتي صقلت في جولة الرئيس الفرنسي إلى دول المشرق العربي في آذار 1980 [2]، إذ صرح ديستان ولأول مرة، أن من حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وأوضح ان قضيتهم ليست مشكلة لاجئين، بل مشكلة شعب يمتلك الحق في تقرير المصير في إطار سلام عادل ودائم، وتم نشر هذا التصريح في البيان الفرنسي الكويتي بعد انتهاء الزيارة في 3 آذار 1980، كما أعاد ديستان تأكيد تصريحه في البيانات المشتركة الأخرى والتي أعلن عنها عند انتهاء زياراته إلى الدول المذكورة في الجولة الرئاسية، إلا ان الرئيس الفرنسي قد تقدم خطوة إلى الأمام في البيان الفرنسي- الأردني الصادر في 10 اذار 1980، هذه المرة في اتجاه منظمة التحرير الفلسطينية، إذ أضاف على ما صرح به في جولته 3 آذار، بضرورة إشراك منظمة التحرير الفلسطينية في محادثات السلام. [3]

شكلت تصريحات ديستان منعطفاً جديداً في مسار السياسة الفرنسية أتجاه القضية الفلسطينية، وقدم أرضية جديدة للعمل الدبلوماسي، لكونه قد وقع في بيان رسمي، كما أضاف بعداً جديداً وهو الاعتراف في المشكلة الفلسطينية على انها ليست مشكلة لاجئين، بل مشكلة شعب له الحق في تقرير المصير، وهذا ما يدعو إلى التشكيك في قرار مجلس الأمن 242، الذي حول القضية الفلسطينية إلى مشكلة لاجئين، والذي يعد في الوقت ذاته، الصك الأساسي لجميع المناقشات المتعلقة بالتسوية السلمية في الشرق الأوسط، - وبمعنى آخر- ان إجراء التعديل على القرار 242 بات من

[1] ()M. Giscard d'Estaing s'est abstenu de tout commentaire sur la question des droits de l'homme ,Le Monde, 5 Octobre 1978.

[2] ()تضمنت محطات الجولة الرئاسية في آذار 1980 كالاتي: الكويت 3 آذار، البحرين 4 آذار، قطر 5 آذار، الأمارات 6 آذار، وختمت الجولة في الأردن يوم 10 آذار. للمزيد ينظر: علي محافظة، المصدر السابق، ص 285.

[3] ()LES DISCOURS D'AMMAN Le roi Hussein : " nous vous invitons vous personnellement à prendre une initiative, Le Monde, 11 Mars 1980.

الأمور الضرورية لتوجهات سياسة فرنسا الخارجية، من أجل الوصول إلى تسوية عادلة للقضية الفلسطينية، من خلال أخذها كأساس لأي تسوية مستقبلية للصراع.[1]

بغض النظر عن ردود الافعال الإيجابية للدول العربية وقيادات منظمة التحرير الفلسطينية التي رحبت بالموقف الفرنسي، مقابل ردود الأفعال السلبية من قبل الاوساط السياسية (الإسرائيلية)[2]، فقد كان للتوجه الفرنسي الجديد أتجاه القضية الفلسطينية، صدىً مؤثر لدى دول المجموعة الأوروبية، التي بدأت تتقبل مبادئ السياسة الخارجية الفرنسية كأساس في البحث عن مبادرة أكثر وضوحاً، لتسوية أزمة الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية، وذلك من أجل توثيق علاقاتها مع العرب لاسيما الدول النفطية.[3]

استغلت فرنسا تقارب آرائها مع شركائها الأوروبيين، وعملت على بلورة مواقفهم أتجاه حل شامل لمشكلة الشرق الأوسط، وذلك لتحقيق أهدافها المتمثلة في لعب دور حاسم ومؤثر في عملية السلام،-وفي الوقت ذاته- إسماع صوت دبلوماسية المجموعة الأوروبية، أمام التحرك الدبلوماسي المكوكي للولايات المتحدة، الذي بدأ -كما ذكرنا- منذ منتصف السبعينات، في اتجاه عقد اتفاقيات ثنائية بين (إسرائيل) والدول المجاورة لها على حساب عملية سلام شاملة، لاسيما أن الدبلوماسية الفرنسية قد أدركت بأن علاقات دول المجموعة الأوروبية ومواقفها مع أطراف النزاع، كانت أكثر تقبلاً من الولايات المتحدة الأمريكية وهذا قد اعطاها هامشاً للمناورة من اجل تقارب وجهات النظر، وتم ذلك بامتياز في مؤتمر القمة الذي عقد في البندقية .[4] Venice

بعد جهود فرنسا الدبلوماسية في مؤتمر القمة الذي عقد في البندقية يومي 12-13 حزيران 1980، وفي ختام المشاورات بين دول المجموعة الأوروبية، أصدرت الدول الأخيرة في 13 حزيران بيان البندقية، وفيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، أكدوا فيه على المبدأين اللذين شكلا الأساس لأي تسوية شاملة ودائمة في الشرق الأوسط، وهما: أولاً الحق لجميع دول المنطقة في الوجود بما فيها (إسرائيل)، وثانياً: العدالة لجميع الشعوب، ويعني ذلك الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وأشارت الفقرة السادسة من البند المتعلق بالشرق الأوسط إلى أنّ القضية الفلسطينية ليست مشكلة لاجئين، ويجب ان تجد في النهاية حلاً عادلاً، كما يجب ان يتاح للشعب الفلسطيني ممارسة حقه في تقرير المصير، من خلال عملية مناسبة محددة في إطار تسوية سلمية شاملة.[5]

وأوضحت الفقرة السابعة، بأن تنفيذ هذه الاهداف يتطلب دعم ومشاركة جميع الأطراف وبالتالي تكون منظمة التحرير الفلسطينية مرتبطة بالمفاوضات، وتناولت الفقرة الثامنة، أهمية مدينة القدس للأطراف المعنية، ورفض اي مبادرة من جانب واحد ترمي إلى تغيير وضع المدينة، وان

[1]()M. Georges Marchais dénonce les atteintes aux droits de l'homme dans la C.E.E., Le Monde, 12 Mars 1980.

[2]() للمزيد حول ردود الافعال الرسمية والشعبية لكل من الدول العربية و(إسرائيل) ينظر:

Ibib, 4 – 12 Mars 1980

[3]() عادل عبدالله الجاف، المصدر السابق، ص82.

[4]() هيفاء عباس عبد، المصدر السابق، ص129؛ محمد عبد العاطي، الموقف الأوروبي من اقامة الدولة الفلسطينية، https://www.aljazeera.net/2005/07/31/

[5] () هيفاء عباس عبد، المصدر السابق، ص130.

اي أتفاق على وضع القدس، يجب ان يضمن الوصول إلى جميع الأماكن المقدسة، وذكرت الفقرة التاسعة، ضرورة إنهاء (إسرائيل) لاحتلالها الإقليمي منذ عام 1967 كما فعلت في جزء من سيناء، مع اعتبار ان إقامة المستوطنات (الإسرائيلية) في الأراضي العربية هو إجراء غير قانوني.[1]

-من الجدير بالإشارة- إلى ان بيان البندقية تميز بـ لغة صريحة وتضمن لأول مرة، دعوة دول المجموعة الأوروبية إلى إشراك منظمة التحرير الفلسطينية في أي مفاوضات للتسوية السلمية في الشرق الأوسط، ومع ذلك، كانت دول المجموعة الأوروبية لاتزال تنظر حينها إلى منظمة التحرير الفلسطينية، بانها ليست الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني، أما الهدف الرئيسي من إعلان البندقية هو الحصول على اعتراف المنظمة بحق (إسرائيل) في الوجود داخل حدود آمنة، ومعترف بها وفي الوقت ذاته، قبول (إسرائيل) بحق الفلسطينيين في تقرير المصير.

أمام هذا التقدم في مواقف المنظمات الدولية والإقليمية الداعمة للقضية الفلسطينية، أصدرت الحكومة (الإسرائيلية) بعد تصويت الأغلبية داخل الكنيست في 30 تموز 1980، قانون توحيد القدس عاصمة (لإسرائيل)[2]، وأثار هذا القانون غضب جميع الدول التي عدته مخالفاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، وفي 31 تموز، أصدرت وزارة الخارجية الفرنسية بياناً حول ذلك، بينت فيه، أن الحكومة الفرنسية تستنكر هذا القرار الأحادي الجانب، والذي يأتي ضمن سلسلة إجراءات تهدف إلى التشكيك في مكانة القدس، والتي تساهم في تصعيد التوتر في المنطقة، وتتعارض في الوقت ذاته مع الجهود المبذولة نحو سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط.[3]

وصرح المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة في اليوم ذاته31 تموز 1980، أن أي إجراء يهدف لتعديل وضع القدس ليس له أي شرعية قانونية ويتعارض مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة[4]، وفي الإطار ذاته، صوتت فرنسا لصالح قرار مجلس الأمن ذي الرقم 478 الصادر في 20 آب1980، الذي أدان الحكومة (الإسرائيلية) بأشد العبارات لسنها القانون الأساسي للقدس، ولرفضها الامتثال لقرارات مجلس الأمن، كما نص القرار على عدم الاعتراف بالقانون والإجراءات الاخرى التي تقوم بها)إسرائيل(التي تسعى إلى تغيير طابع ومركز القدس، وأكد على

[1]() عادل عبدالله الجاف، المصدر السابق، ص83.

[2]() نص القانون على ما يلي: 1. القدس الموحدة بكاملها هي عاصمة)إسرائيل(؛ 2. القدس هي مقر رئيس الدولة والكنيست والحكومة والمحكمة العليا؛ 3. يجب حماية الأماكن المقدسة من التدنيس وأي إهانة أخرى ومن المساس بحرية وصول الجماعات الدينية إلى الأماكن المقدسة؛ 4. (أ) على الحكومة أن تهتم بتنمية وازدهار القدس ورفاهية سكانها، (ب) تُمنح القدس أفضليات خاصة في أنشطة سلطات الدولة لتطوير اقتصادها وبنيتها التحتية، (ج) تُعين الحكومة هيئة أو هيئات خاصة لتنفيذ هذا البند. للمزيد ينظر؟؟؟؟

[3]()Israël La Knesset a adopté la "loi fondamentale" faisant de "Jérusalem réunifiée" la capitale du pays, Le Monde, 1 August 1980.

[4]() Ibid, 2 August. 1980.

جميع أعضاء الأمم المتحدة قبول هذا القرار، ودعا الدول التي أنشأت بعثات دبلوماسية في القدس، سحب بعثاتها.

صَوّت جميع أعضاء مجلس الأمن إلى جانب فرنسا لصالح القرار 478 عدا الولايات المتحدة التي امتنعت عن التصويت، وأعربت الحكومة (الإسرائيلية) عن استيائها من الموقف الأمريكي، وأشارت إلى أنها كانت تأمل في قيام الأخير استخدام حق النقض ضد القرار، وأشارت إلى أن تراجع الموقف الأمريكي، جاء بعد تصريح السادات الذي هدد بالانسحاب من عملية السلام في حال قيام الولايات المتحدة بعرقلة هذا القرار.[1]

بعد إجراء التصويت، أوضح جاك لوبريت Jacques Leprette الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة (29 تشرين الثاني 1976- 22 كانون الأول 1981) موقف حكومته، التي عدت القانون (الإسرائيلي) لاغياً وباطلاً، وأشار إلى ان القانون لا يمكنه باي حال من الأحوال ان يذهب في تعديل وضع القدس، وأضاف، انه كان ينبغي على مجلس الأمن، ان يندد بعبارات أكثر وضوحاً على إجراءات الحكومة (الإسرائيلية).[2]

الخاتمة

من خلال ما تقدم، يتضح أن توجهات السياسة الخارجية الفرنسية، التي برزت ملامحها بعد حرب حزيران 1967، قد اسفرت عن نضوج حقيقي وعميق أتجاه القضية الفلسطينية، وتشكلت بناءً على استراتيجية شارل ديغول، المتمثلة في استقلال سياسة فرنسا في الشؤون الدولية، واسترجاع نفوذها في الشرق الأوسط، من اجل تدعيم مصالح فرنسا الاقتصادية مع دول المنطقة، ولقد سعى جورج بومبيدو إلى تدعيم هذه السياسة، وحافظ على الحياد في حرب تشرين الأول 1973، التي أثرت سلباً على الاقتصاد الفرنسي، لذا، تبنى مواقف أكثر تقدماً أتجاه القضية الفلسطينية التي ارتبطت بقرار حظر النفط من قبل الدول العربية، كما تطورت ابعاد السياسة الفرنسية في عهد ديستان لتتلاءم مع تطورات القضية الفلسطينية، من خلال أتخاذ مواقف معتدلة، والبحث عن حلول مناسبة لتسوية القضية الفلسطينية، على أن تكون قائمة على أساس قرار مجلس الأمن 242 لعام 1967، المتمثل في انسحاب (إسرائيل) من الأراضي التي احتلتها، مع الحفاظ على أمنها داخل حدود معترف بها، كما تطور الموقف الفرنسي أتجاه القضية الفلسطينية في نهاية ولاية ديستان، وهو الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره مع ضرورة ان تكون منظمة التحرير الفلسطينية شريكاً في المفاوضات المتعلقة بمشاريع التسوية السلمية في الشرق الأوسط.

كان لمواقف فرنسا المؤيدة للقضية الفلسطينية منها، حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وجهودها الدبلوماسية داخل المنظمات الإقليمية والدولية، أثر كبير في تأزم علاقاتها مع (إسرائيل)، التي خشيت من قيام فرنسا بجر دول المجموعة الأوروبية خلفها، أو التعاون مع بريطانيا، في مراجعة قرار مجلس الأمن 242 لعام 1967، الذي يعد الصك الأساسي لأي تسوية في الشرق الأوسط، وفي ضوء ذلك، بدأت الحكومة (الإسرائيلية) بمؤازرة المنظمات اليهودية المؤيدة لها في

[1] ()Israël La Knesset a adopté la "loi fondamentale" faisant de "Jérusalem réunifiée" la capitale du pays, Le Monde, 1 August 1980.

[2] ()عادل عبدالله الجاف، المصدر السابق، ص85.

فرنسا، بغية شن حملة تسقيط عنيفة ضد ديستان واتهامه بمعاداة السامية، وقد تزامنت هذه التحركات مع اقتراب موعد انتهاء ولايته، وتصاعدت حدتها مع بدء الحملة الانتخابية الرئاسية لفرنسا مطلع عام 1981، وعودة منافسه مرشح الحزب الاشتراكي الفرنسي، والصديق القديم (لإسرائيل) فرانسوا ميتران.

المصادر

- المصادر العربية.

ابراهيم ابو الغد، حرب اكتوبر واحتمالات تسوية الصراع العربي _ الاسرائيلي، مجلة شؤون الفلسطينية، العدد 45، ايار1975.

جلنار النمس، القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة 1947- 1973، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 97، كانون الأول 1979.

جنان عماد محمد، ياسر عرفات ونشاطه السياسي حتى عام 1982، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بابل، كلية التربية للعلوم الانسانية، 2022.

سعد مهدي جعفر، فرنسا والصراع العربي _الصهيوني 1969_1981، ط1، مكتبة عدنان، بغداد،2012.

صادق جلال العظم، القضية الفلسطينية دولياً، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 28، كانون الاول1973.

صبري جرجيس، قمة الرباط واحتمالات الموقف الإسرائيلي، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 40، كانون الاول 1974.

عادل عبدالله الجاف، السياسة الخارجية الفرنسية أتجاه القضية الفلسطينية 1981_1995، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد كلية ابن رشد، 2021.

عاطف سليمان، "سلاح النفط العربي إلى اين"؟، مجلة المستقبل العربي، العدد48، شباط 1983.

عائشة فرحاتي وزليخة طخة، شخصية ياسر عرفات ودوره في القضية الفلسطينية 1929_2004، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد بوضياف، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، 2017.

عبد العزيز العجيزي، التطور المرحلي لمفاوضات السلام والانسحاب "الاسرائيلي"، مجلة السياسة الدولية، العدد 36 ، القاهرة مركز الاهرام للدراسات، نيسان 1974.

كامب ديفيد اكثر الطرق امنا نحو السلام، وثائق اساسية، ط1، مركز البحوث والمعلومات، تشرين الأول 1982.

الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام1974، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1978، ص 400؛ أحمد سعيد نوفل، العلاقات الفرنسية_العربية.

الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام1975، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1978.

كمال حمدان واخرون، الدول الكبرى والصراع العربي الاسرائيلي، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، الدوحة، 1976.

مفاوضات السلام بين اسرائيل ومصر (ايلول 1978_اذار 1979) وثائق اساسية، ط1، مركز البحوث والمعلومات، كانون الأول 1979.

الموسوعة الفرنسية(2024/1/24) https://www.universalis.fr/encyclopedie/michel-jobert/

هيفاء عباس عبد، السياسة الخارجية الفرنسية أتجاه الوطن العربي 1973- 1980، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية القانون والسياسة، 1982.

هيفاء عباس عبد، المصدر السابق، ص129؛ محمد عبد العاطي، الموقف الأوروبي من اقامة الدولة الفلسطينية، https://www.aljazeera.net/2005/07/31/

- **المصادر الإنكليزية**

- Israël La Knesset a adopté la "loi fondamentale" faisant de "Jérusalem réunifiée" la capitale du pays, Le Monde, 1 August 1980.
- Israël La Knesset a adopté la "loi fondamentale" faisant de "Jérusalem réunifiée" la capitale du pays, Le Monde, 1 August 1980.
- LE COMMUNIQUÉ OFFICIEL DU CONSEIL DES MINISTRES,Le Monde , 17 December ,1976
- Le F.D.P.L.P. : la fourberie israélienne, Le Monde, 17 May 1974.
- Le Front national appelle à l'abstention, Le Monde, 29 Mars 1979.
- Le Gouvernement français autorise l'O.L.P. à ouvrir un bureau d'information à Paris, Le Monde, 3 Novembre؛1975
- LES DISCOURS D'AMMAN Le roi Hussein : " nous vous invitons vous personnellement à prendre une initiative, Le Monde, 11 Mars 1980.
- LES MILIEUX OFFICIELS EN ISRAËL OBSERVENT UN SILENCE COMPLET ,Le Monde, 23 Octobre 1974, see also, Thompson, Scott Robert, Op.Cit..
- L'O.L.P. devrait renoncer à toute action terroriste déclare le ministre des affaires étrangères, Le Monde 23 octobre 1974 .
- M. Georges Marchais dénonce les atteintes aux droits de l'homme dans la C.E.E., Le Monde, 12 Mars 1980.
- M. Giscard d'Estaing propose de réunir au début de 1975 une conférence restreinte des pays producteurs et , importateurs de pétrole L'Europe devrait être représentée en tant que telle, Le Monde,25 October 1974,
- M. Giscard d'Estaing s'est abstenu de tout commentaire sur la question des droits de l'homme ,Le Monde, 5 Octobre 1978.
- M. JOBERT : aucun pays ne peut accepter d'être en butte à la majorité de la Communauté internationale، Le Monde16 November 1973.
- M. Pompidou souhaite que les pays européens combattent concrètement l'inflation ,Le Monde, 17 Novembre 1973.
- The committee on the Exercise of the Inalienable Rights of the Palastinian people The orignes and evolution of the palestine problem 1917_1988, Op.Cit,p.p160-
- The committee on the Exercise of the Inalienable Rights of the Palastinian people The orignes and evolution of the palestine problem 1917_1988 , Op.Cit,p.p.